ISSUE 9 June 2020
مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية
Journal of Humanitarian and Applied Sciences
العدد 9 يونيو 2020

السلطان عبد الحميد الثاني وفترة وحكمه (بين الحقيقة والافتراء)

د. امحمد عطية محمد يحى

قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم / قصر الأخيار

جامعة المرقب / ليبيا

May70n@yahoo.com

Abstract

The character of Sultan Abdulhamid II is one of the most historical Islamic figures who received a lot of distortion and injustice, as it appeared in a period when events, facts and ambitions were intertwined in a country that was going through a very dangerous situation, as the aspirations of European countries aspired to colonization and expansion conquered it, so it was the goal and purpose and accompanied by that attack was a tremendous amount of lies, distortion and exaggeration in events and facts without proof or credibility. Thus, this character who assumed power at that stage was depicted with the most horrific descriptions, so it was considered a violent, bloody, authoritarian, unjust, but was it realistic?

A tracker of all these exaggerations knows that the matter had an aim and a goal, and since the beginning of its rule, this character showed awareness and knowledge of what is being hatched for this state. This early feeling of what is happening dominated the colonial eyes that sought with all possible capabilities to mix papers and historical events by using the minorities and Jews in order to raise the international opinion against it, as it knows that the survival of this Sultan is a stumbling block ahead of all its ambitions, as it was clear in all of these situations, and the extent and size of this campaign directed to this character was revealed, including the distortion it was carried out when those matters appeared in the way he dealt with federalists and minorities, and what was published in the (Protocols of the Elders of Zion, and Herzl's memoirs) to clarify the nature of that character and the difficulty of dealing with it, it stood before the fulfillment of their ambitions, despite the extremely difficult circumstances in which the Ottoman Empire lived, not to mention his early awareness of the conspiracies of Zionism and global Freemasonry that ended in his isolation and his distance from The reins of government.

This character is worth a lot of in-depth studies in order to shed light more accurately, credibly and fairly historical review of all events and facts that she lived or contributed to, without distortion, exaggeration and exaggerated exploitation.

المقدمة:

شخصية السلطان عبد الحميد الثاني من أكثر الشخصيات التاريخية الإسلامية التي لقيت من التشويه والظلم الشيء الكثير فهي ظهرت في فترة تشابكت فيها الأحداث والوقائع والأطماع في دولة كانت تمر بوضع بالغ الخطورة فقد تكالبت عليها مطامع الدول الأوروبية الطامحة للإستعمار والتوسع ، فكانت الهدف والغاية وترافق مع تلك الهجمة كم هائل من

الأكاذيب والتشويه والمبالغة في الأحداث والوقائع بدون تثبت أو مصداقية ، فتم تصوير هذه الشخصية التي تولت الحكم في تلك المرحلة بأفظع الأوصاف فاعتبرت شخصية عنيفة ودموية استبدادية ظالمة ، لكن هل كان ذلك واقعي .

المتتبع لكل تلك المبالغات يعرف أن الأمر كان له غاية وهدف فهذه الشخصية ومن بداية حكمها أظهرت وعي ومعرفة لما يحاك لهذه الدولة ، هذا الشعور المبكر العارف بما يحدث سلط عليه الأنظار الاستعمارية التي سعت بكل ما تستطيع إمكانيات أن تخلط الأوراق والأحداث التاريخية مستعملة في ذلك الأقليات واليهود بغية إثارة الرأي العالمي ضدها ، فهي تعلم أن بقاء هذا السلطان يشكل عثرة أمام كل أطماعها فهو كان واضحاً في كل تلك المواقف ، وتكشفت فيما بعد مدى وحجم تلك الحملة الموجهة لهذه الشخصية بما حملته من تشويه عندما ظهرت تلك الأمور في طريقة تعامله مع الاتحاديين والأقليات وما نشر في (بروتوكولات حكماء صهيون ، ومذكرات هرتزل) لتوضح طبيعة تلك الشخصية وصعوبة التعامل معها فهي وقفت أمام تحقيق أطماعهم بالرغم من الظروف البالغة الصعوبة التي كانت تعيشها الدولة العثمانية ، ناهيك عن وعيه المبكر لما تحيكه الصهيونية والماسونية العالمية من مؤامرات انتهت إلى عزله وأبعاده عن مقاليد الحكم .

هذه الشخصية تستحق للكثير من الدراسات المعمقة بغية تسليط الضوء وبشكل أكثر دقة ومصداقية ومراجعة تاريخية منصفة لكل الأحداث والوقائع التي عاشتها أو ساهمت فيها بعيداً عن التشويه والمبالغة والاستغلال المبالغ فيه.

الكلمات المفتاحية: الماسونية، الطورانية، الاتحاد والترقي، المشروطية، الصدر الأعظم.

الإشكالية: هي محاولة لتسليط الضوء بشكل أكثر دقة وموضوعية لمجمل الأحداث التي عاشتها الدولة العثمانية تحت حكم هذه الشخصية ودورها في الاحداث بشكل متجرد ومنصف بعيداً عن كل تلك المحاولات التي حاولت الصاق أبشع الصفات بها، لكي يتضح الواقع الفعلي البعيد عن التشويه والاستغلال المفرط الغير صحيح الذي تناقلته الكثير من المراجع التاريخية.

مولده وحياته وشخصيته:

هو الابن الثاني للسلطان عبد المجيد خلن الأول (1724 م / 1789 م) ، ولد في يوم 22 سبتمبر 1842 م بالسرائ الهمايوني ، والدته هي زوجة السلطان الرابعة (تيري مشكان) وهي جركسية كسائر زوجات السلاطين المتأخرين ، توفت ولدته بسبب مرض السل وهو في الثامنة من عمره (مذكرات السلطان ، 1978 م ، 11) ، احتضنته (برستو هانم) الزوجة الثانية للسلطان فهي لم ترزق بأولاد ، فأصبحت بمثابة امه واصبح بمثابة الابن لها ، وهي سيدة أتصفت بعمل الخير وعرفت بالتدين وأعانه المعدمين والفقراء ولم تتدخل في الشأن السياسي ، مع شخصيتها التي اتسمت بالخلق الطيب واللين والتواضع والوقار ، فهذه الصفاة انعكست على شخصية ذلك الطفل بحكم أنها عمرت طويلاً حتى وصوله للسلطة (الصاوي ، 2012 م ، 137) وعرف عن عبد الحميد بأنه قليل الكلام يحب العزلة ، قضي فترة شبابه في إسطنبول مشغول بهوياته المتعددة خاصة الرياضة فقد كان يتقن المبارزة بالسيف والتهديف بالمسدس والسباحة والتجديف بالقارب وركوب الخيل والصيد، كما أنه عرف بتربية الحيوانات الأليفة ، أما الهواية التي ظلت رفيقة عمره وهو في السلطنة فهي أعمال الحفر على الخشب فقد كان نجاراً ماهراً وقد خلف الكثير من التحف في هذا المجال .

اهتم كذلك بالموسيقي والعزف على البيانو وكان يدرسه أستاذ فرنسياً يدعي (الكسندر) ، كم أهتم بالرسم وزراعة الازهار في مزرعته ، والشيء الذي لا يمكن نكرانه في انه كان شخصية اتسمت بالبساطة الشديدة فكان مبتعداً عن البذخ والإسراف والتبذير ، فكان من بين القلة من الامراء الذين لم يقعوا في شرك الديون من البنوك الأجنبية التي أغلبها يملكها اليهود وهذا الامر يؤدي إلى فرض السيطرة عليهم فيما بعد (أورخان ، 2008 م ، 64) ، لذلك نري العديد من المصادر الأجنبية التي سعت إلى تشويه تاريخه من الإيحاء من إن ذلك الحرص ما هو الا بخل وتعلق بالمال ، مع أنه عرف عنه في الواقع بعد وصوله للسلطة حرصه على الصرف بسخاء على الجوانب التي تستحقها الدولة ، ومن بين الأمور المفجعة التي حدثت له في مرحلة شبابه وهي وفاة أبنته البكر (علوية) في حادث حريق أليم ظلت تلك الحادثة المؤثرة في شخصيته بالرغم أنه رزق بأطفال آخرين (Uin Hakan , 1970 , pp 42 ,44) ، أما طباعه الشخصية وخلقه فقد عرف عنه العفة والاحترام والوقار والتدين وتحلي كل ذلك في الزيارة التي رافق فيها عمه السلطان عبد العزيز وولي عهده أخيه الأمير مراد إلى إنكلترا ، وقد تميز سلوكه بالوقار والهدوء بعكس تصرفات أخيه ولي العهد الذي تميز بالطيش والترف واللهو ، فقد كانت فرصة للأمير الشاب للاطلاع على كل شيء وزيادة أفق معرفته فهو كان من أنصار المحافظة على التقاليد الإسلامية العثمانية ، فكان يرى الاقتباس من الحضارة الأوروبية شيء مميز دون التقاليد في معيشتهم وحياتهم (ازوتونا ، 1988 م ، 99) .

فكره السياسي:

ظهرت ميوله إلى جمعية العثمانيين الجدد في بداية ظهورها مثل أخيه الأكبر مراد، لكنه تركها فيما بعد عندما اكتشف أن أفكارها مضرة بالدولة ولا تتمشي ما تفكيره الذي يؤمن بنظام التنظيمات، وهذا ما سعى إلى تحقيقه بعد وصوله إلى السلطة وكان معجب بجده السلطان محمود الثاني ونمط تفكيره الذي أنجى الدولة من التبعثر، واعتناقه مبدأ الانتفاع من التوازن الدولي مع عشقه للسياسة الخارجية ومتابعته الدائمة لكل ما يجري في العالم الخارجي. (الصاوي، 2012 م، 140).

وصوله للحكم:

لابد من الإشارة إلى أنه لم يكن يشغل باله ذلك الأمر بسبب عديد الأسباب أهمها أن السلطان عبد العزيز عمه كان يتمتع بكامل عافيته وصحته ، وولي عهده أخيه الأمير مراد كان شاباً عفيفا ، لذلك قد لا يصله دوره في الحكم لذلك لم يشغله ذلك الأمر ولابد قبل الخوض في الحديث عن موضوع تولي الحكم ، الإشارة إلى واقع الأحدث والوقائع المحيطة بتلك الفترة ، فالسلطان عبد العزيز تم خلعه ، ومن تولي الحكم أخيه مراد الخامس الذي أصيب بالجنون وكانت مدة حكمه 93 يوماً (مصطفي ، 1982 م ، 277) ، لذلك كان لابد من اختيار السلطان أي عبد الحميد ، وإن سعي بعض المحيطين بالسلطان مراد الخامس من طرح فكرة تولية ابنه صلاح الدين أفندي ذو الخامسة عشرة سنة مقاليد الأمور كالنائب للسلطان إلى حين تعافيه من المرض ، ولم يكن عبد الحميد غافلا عن ما يدبر من أجل إزاحته ، وفي ظل وجود أنصار الدستور وعلى رأسهم (مدحت باشا) الذين كانوا يسعون إلى ان يكون السلطان القادم موافقا على تطبيق الدستور (المشروطية) ، وليس معترضاً عليه ، و مع الإشارة إلى اقتراب عيد الفطر المبارك والذي يستدعي أن يخرج السلطان لاستقبال المهنئين بالعيد ، ومع انتشار الإشاعات التي بدأت تسري بين أوساط الشعب وعند العلماء بأن الصدر الأعظم (رشدي باشا) هو من يدير دفة الحكم بدون وجود خليفة للمسلمين وهذا في نظرهم مخالف للشريعة ، لذلك جرى التواصل بينه وبين أنصار الدستور ، الذين رغبوا في معرفة موقف ولي العهد من هذا الموضوع ومدى رغبته وتجاوبه معهم ، كان الأمر يعداً بالغ الخطورة وضروريا قبل

الإعلان عن خلع السلطان مراد الخامس وتنصيبه مكانه لذلك بادروا إلى زيارته في قصره ما صلاك كل من (الصدر الأعظم رشدي باشا) رفقة مدحت باشا ، فوجدوه غير معترض على الأمر ، لذلك عقد اجتماع مجلس الوزراء وصوت الجميع على تنصيب السلطان عبد الحميد ، وهنا تورد العديد من المصادر التاريخية امراً لم يكن له سنداً تاريخيا واضحا تشير إلى أن مدخت باشا قد عرض شروط على السلطان بغيه الموافقة على توليته ومن بينها إعلان المشروطية وتعيين بعض الشخصيات في مناصب في القصر وأن مدحت باشا قد حصل على تعهد خطي وهذا الأمر ليس له من دليل تاريخي حول وجوده ولو كان كذلك لكن ظهر بعد عزل مدحت باشا . (أورخان، 2008 م، 68).

مراسم تنصيبه:

في يوم الخميس 11 شعبان 1293 هـ - 31 / 08 / 1876 م أعلن عبد الحميد أفندي خليفة بلقب السلطان عبد الحميد الثاني في قصر (طوب قابي) وسط حضور كبار رجالات الدولة حيث جرى تليت فتوي خلع السلطان مراد بسبب جنونه ومن ثم قراء شيخ الإسلام البيعة له ، وتقبل البيعة وكان عمره آنذاك أربعة وثلاثين سنة ، وتم إعلان الأمر إلى كل العالم واستمرت باقي التقاليد حيث تم تقليده السيف المنيف في مسجد أبي أيوب الأنصاري ثم زار قبر جده السلطان الغازي عبد المجيد وضريح السلطان محمد الفاتح وقبر السلطان محمود الثاني وقبر عمه السلطان عبد العزيز وكذلك دائرة السر عسكر (رئاسة أركان الجيش) ونظارة البحرية والمشيخة والمستشفيات العسكرية (عبد العزيز ، 1969 م ، 32) .

وما أن تولى مقاليد الأمور حتى بدأ في معالجة الكثير من العادات السيئة في القصر ، حيث قام باستدعاء محمود جلال الدين باشا (الداماد)[1]، ووزير مالية غالب باشا وأمرهما أن يقللوا من مصاريف القصر في نواحي الطعام المبالغ فيه حيث كان يتم إرسال الأطعمة إلى كل مستخدمي القصر فتم حصر ذلك داخل القصر ، كم تم منع مظاهر البذخ والترف، كل تلك الأمور هي شعور السلطان بمدى خطورة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعانيها الدولة ، كما أنه قام بإلغاء العديد من البروتوكولات السابقة تتعلق بالوزراء واجتماعاتهم ، ناهيك عن سعى السلطان إلى إحاطة نفسه برجال المخلصين في القصر هذه التعينات تمت بإرادة السلطان وأظهرت أن لا يرضى أن يكون أسيراً ولعبة بيد رجالات الانقلاب ، هذه الأمور تعرضت إلى رفض الصدر الأعظم لكن السلطان احتوي الأمر ، كم أنه أظهر حنكة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تعيشها الدولة (أورخان 2008 م ، 69)

إصلاحات السلطان وتوجهاتها:

الصحافة:

ازدادت الجرائد والصحف في عهد السلطان عبد الحميد حيث وصلت إلى خمسين جريدة ومجلة ، لها دورها في الحياة الفكرية والاجتماعية والسياسية ، وإن كانت معظمها تحت يد الأجانب الذين كان ولاؤهم مشكوك فيه لارتباطهم مع السفارات الأجنبية في إسطنبول وهي تلعب دوراً تخريباً في الدولة ، وقد أدرك السلطان تلك الخطورة مبكراً كونها معول تدمير وخراب في كيان الدولة ، فأمر بأغلاق بعضها مثل (جريدة الوقت ، وجريدة الاستقبال) ووضع باقي الصحف تحت الرقابة الدولة وأمر وزارة المعارف بتدقيق في المقالات وحذف ما ينافي الآداب العامة والأخلاق. (أورخان، 2008 م، ص 120).

[1] هم أصهار السلطان.

القضاء والعدالة:

لم يتدخل السلطان في تعينات رجالات وموظفي العاملين في القضاء حيث جرت العادة أن تعرض عليه الأسماء فيوافق عليها بدون تردد، ومرد ذلك إلى ثقته فيمن اختارهم لوزارة العدل حيث إنه اختار شخصيتين بارزتين في فترة حكمه وهما (جودت باشا) صاحب (مجلة الأحكام العدلية) الحائز على جائزة فرنسا (Lejyon D. Onor) تقديراً لجهوده العلمية وهو مؤلف (قصص الأنبياء) و (تواريخ الخلفاء)، أما الشخصية الثانية فهو عبد الرحمن باشا وهو شخصية عرفت بالنزهة والقوة والصدق. (أورخان، 2008 م، 122).

المرافق العامة والتعليم:

سعى بكل جهده ومنذ توليه السلطنة أن يبعث الروح في جسد الدولة ، حيث عمل على تأسيس العديد من الكليات والمعاهد والدراسات العليا في كل المجالات ، فهو ساهم بقوة في تأسيس العديد من الكليات التخصصية أمثال الهندسة والعلوم والحقوق والتجارة والعلوم السياسية والزراعة واللغات والفنون وغيرها ،كما أنه أولى اهتمام بالغ بالمدارس الثانوية والمتوسطة المهنية في كل محافظة للبنين والبنات على حد سواء ، وبسبب ما تعانيه الدولة من تخلف كانت تلك الخطوة المتقدمة بداية التطور في تلك المجالات (مصطفي ، 1982 م ، 242) ، ولولا الظروف المالية التي كانت عليها الدولة لكانت الخطوة أكبر وأكثر اتساعاً ومع الأخذ في سعى السلطان إلى مواجهة المدارس الأجنبية التبشيرية التي انتشرت بما تحمله من نمط غربي بعيد عن القيم الإسلامية ، أما ما يتعلق بالمرافق العامة فقد وجه السلطان جل اهتمامه إلى إنشاء المكتبات العامة والمتاحف ودور العجزة ومكاتب للبريد ومد خطوط التلغراف والمياه والسكة الحديدية ، بالإضافة إلى إنشاء المصانع والغرف التجارية والصناعية ، والمستشفيات وغيرها من المرافق العامة (إسماعيل ، 1996 م ، 188) .

مع المؤسسة العسكرية:

السلطان كانت نظرته مبنية على ضرورة تقوية الجيش وسد حاجاته وزيادة تسليحه وتعليم جنوده وضباطه كل الفنون الحربية، وزاد هذا الأمر بعد الحرب مع روسيا، بالرغم مما تعانيه الدولة من أوضاع صعبة، لكن السلطان كان يرى أن تقوية الجيش أمر لابد منه؛ لأنه صيانة للدولة وحفظها من الأطماع، لذلك بدأ في تطبيق سياسة تقشفية بغية توفير الموارد اللازمة لذلك الأمر، فألف لجنة عسكرية مهمتها دراسة احتياجات ونواقص الجيش وتقديم مقترحات لكيفية تحديث هذه المؤسسة وبهذه الاقتراحات عمل السلطان على:

تشجيع الصناعة الحربية.

تحصين المواقع الحساسة في العاصمة والعاصمة.

قسم الجيش إلى وحدات حديثة وقوات احتياط وأصبح الجيش حديثاً ويمتلك أسلحة حديثة.

أرسل العديد من طلبة الكليات العسكرية إلى دورات خارجية.

تسلم السلطان عدد 39 سفينة حربية في عهد عمه السلطان عبد العزيز فأصبحت في عهده 85 سفينة حربية 79 سفينة مساعدة، كما أنه اشتري عدد من الطربيدات والزوارق الحربية. (أورخان، 2008، 131).

افتتاح مجلس المبعوثان (النواب):

كان هناك مسعي من الكثيرين من الوزراء والمثقفين من يميل إلى منح الدولة نظاماً دستورياً يحفظ لجميع رعايا الدولة حقوقهم ويكون بمثابة رابطة بين جميع الشعوب والملل المكونة للدولة العثمانية ، فيكون الجميع سواء في الحقوق والواجبات من خلال وضع القوانين المناسبة المرعية للدولة والمحافظة على كيانها (الشاذلي ، 1989 م ، 136) ، وكانت كل تلك الاقتراحات تعرض على السلطان لذلك أصدر السلطان بتاريخ 24 / 10 / 1876 م بتنظيم مجلس عمومي برلمان يكون من مجلسين أحدهما : ينتخب أعضائها من الأهالي ويسمي مجلس المبعوثان .

والآخر من طرف الدولة ويسمي مجلس الأعيان (المحامي ، 1977 م ، 590) ، هذه المسعى كانت تحدث وسط أوضاع غير طبيعة تمر بها الدولة العثمانية من تدخلات من دول عديدة ، أهمها روسيا التي سعت إلى تحريض باقي الدول مثل الجبل الأسود وصربيا والبلغار إلى افتعال مشاكل تستوجب تدخلها في شؤون الدولة الثمانية كم سعت إنجلترا إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر في الأستانة يضم الدول الأوروبية بغية تسوية أوضاع المسيحين في الدولة العثمانية ، وأسفر عنه جملة من الشروط التي رأت فيها الدولة العثمانية تدخل سافر في شؤونها الداخلية (الدسوقي ، 1976 م ، 214).

إعلان المشروطية (الدستور):

مع تولي السلطان عبد الحميد كان هناك مناخ عام لدي الكثيرين للمطالبة بإعلان الدستور، باعتباره حل جذري للكل مشاكل الدولة العثمانية، بل هو إجابة للدول الأوروبية التي تطلب بالإصلاح في جوانب كثيرة، لذلك تم تعيين أحمد مدحت باشا صدراً أعظم، وأمر السلطان بتشكيل لجنة برئاسة مدحت باشا تضم ثمانية وعشرون عضواً وستة عشر مدنياً وعسكريين اثنين كما أنها ضمت شخصيات داعية إعلان الدستور مثل نامق كمال وضياء بيك وممثلين عن الأقليات غير المسلمة المتواجدة في الدولة العثمانية. (محمد الخير، 1985 م، 63).

تم تقديم العديد من المسودات حول مشروع الدستور ومن بينهم مشروع قدمه رئيس اللجنة مدحت باشا وهو يقترح تكوين مجلس نيابي ينتخب ثلثاه من الشعب ويعين ثلثه من قبل الحكومة ويعد الوزراء والمستشارون أعضاء طبيعيين في هذا المجلس ، وبعد دراسة تلك المسودات تم إحالتها إلى السلطان الذي أحالها إلى لجنة مكونة من ثلاث من مستشاريه وهم (الفريق سعيد باشا) و (سليمان باشا) و(رئيس الكتاب سعيد بك) ، واقترح السلطان إضافة مادة رقمها 13 التي تعطي السلطان صلاحية نفي المشتبه بهم إلى خارج البلاد والمفارقة انه تم تطبيقها على مدحت باشا نفسه (أورخان ، 2008 م ، 70)، ويعد هذا الدستور ضامن لجميع الرعايا الحرية والمساواة أمام القانون ، مع حرية التعليم للجميع ، بل وجعله إجبارياً على جميع العثمانيين وكفل حرية المطبوعات ، وحدد اختصاصات مجلسي المبعوثان والأعيان وكيفية الانتخاب ، وحدد أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام واللغة الرسمية اللغة التركية وأن الدولة جسم واحد لا يمكن تفريقه أو تجزئته، وكيفية نظام الولايات وحدود المأمورين ، لكن الذي كان متأمل من يقبله الأوروبيين لم يحدث . (كوندوز، 2008 م، 828).

الوضع السياسي المحيط بالدولة العثمانية:

كانت الأوضاع المحيطة بالدولة مضطربة جدا فمنطقة البلقان كانت تغلي والثورات تندلع في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبلغاريا بسبب تأجيج ودعم روسيا والدول الأوروبية لها بالسلاح والمال ، مع ممارسة الضغوط على الدولة العثمانية

ومحاولة منعها من مقاومتها ، والناظر إلى المشهد يعلم مدى ما وصلت إليه الدولة العثمانية من ضعف في كل الجوانب العسكرية والسياسية والاقتصادية وهو ما جعل الأطماع الأوروبية تتزايد حتى تكونت ما يعرف (بالمشكلة الشرقية) ، فقد كانت قوة الدولة العثمانية تحول دون تكون تكتل أوروبي ناجح ضدها ، وكذلك على التوسع على حسابها ، ومع تنامي قوة روسيا التي بدأت قوتها تخيف حتى الدول الأوروبية نفسها فبدأ يظهر تسابق مع النمسا على اقتسام أملاك الدولة العثمانية في البلقان خاصة بعد حرب القرم (1853 م – 1856 م) ، فأصبح أي تطور في البلقان يمثل حساسية للنمسا . (نوار واخرين، 1973 م، 294 م)، في حين كانت فرنسا كانت خرجت من خاسرة من حربها مع المانيا 1870 م فضعفت جهودها ونفوذها، أما إنكلترا كان جل اهتمامها بمستعمراتها ومشاكله الداخلية لذلك وجدت روسيا وألمانيا والنمسا فرصتها لممارسة ضغوطها على الدولة العثمانية بالرغم من عدم اتفاقهم على وجهة نظر واحدة. (ياغي ، 1996 م ، 193) ، لذلك لم يحدث إعلان الدستور أي تأثير لدي الدول الأوروبية على عكس ما كان يتصور الصدر الأعظم أحمد مدحت باشا ، لذلك استمر في التحريض على الحرب ومع استمرار الضغوط التي أقرت في مؤتمر سلخان بغية إجراء إصلاحات في أقاليم بلغاريا والبوسنة والهرسك ، وفي يوم 23 / 12 / 1876 م تم عقد مؤتمر الأستانة ولفترة طويلة وعبر جلسات مطولة ، وقد بدأ المؤتمر باجتماع ممثلي الدول الكبرى في السفارة الروسية دون اشتراك ممثلي الدولة العثمانية واستمرت الاجتماعات وأسفر عنها جملة من المطالبات والشروط ، فالمناخ العام المحيط بالسلطان فقد كان يوحي بالمواجهة بسبب تحريض مدحت باشا للصحافة لمواطني الدولة بل إنه وفي خطابه أمام الجمعية العمومية اتهم من يرفض الحرب بالخيانة وهاجم روسيا والدول الأوروبية ورفض مقررات مؤتمر سلخان ، بل إنه أكد للسلطان أن الجيش كذلك هو الآخر يطلب بالحرب وأن روسيا سوف تهزم وأن إنجلترا سوف تقف مع الدولة العثمانية ، ولم يكن بوسع السلطان الاعتراض وسط حملة التشكيك التي تزعمها مدحت باشا والمحيطين من حوله الذين بدأت تهديداتهم تصله بأنهم قادرين على عزله وإرجاع السلطان مراد الذي قالوا إنه شفي من مرضه ، هكذا ضغوط يجب أن تكون أمامنا لكي نعلم مقدار ما يعانيه السلطان الشاب من أوضاع حرجة (الصاوي ، 2012 م ، 153) ، إضافة إلى أن مدحت باشا ومن حوله لم يدركوا مستوي الخطر الذي تتعرض له الدولة العثمانية والجو المحيط والسائد والذي يستوجب منهم الحكمة والتروي ، بل انهم رفضوا كل الاقتراحات دون تقديم بديل وكانت حجتهم أنهم يرفضون تلك المقترحات بسبب عدم صلاحية الرد عليها ، لأن الشعب هو مصدر السلطة وإلى حين تشكيل مجلس الشعب والذي سوف يجتمع بعد انتخابه (أورخان ، 2008 م ، 84) .

وبعد اختتام مؤتمر إسطنبول 5 / 2 / 1877 م أقدم السلطان الشاب على أولى الخطوات الصحيحة وهي عزل مدحت باشا ونفيه خارج البلاد بناء كم ذكرنا سابقاً على المادة 13 من القانون الأساسي ، وهذا الخطوة بداية لتثبيت سلطانه وتم تكليف إبراهيم أدهم باشا ليكون صدراً أعظم (كوندوز ، 2008 م ، 429) ، ومع افتتاح مجلس النواب (المبعوثان) كم أشرنا في تاريخ 19 / 3 / 1877 م وكان يتألف سابقاً من مجلسين كما أشرنا ، مجلس النواب وعدد أعضائه 115 عضواً 69 منهم مسلمين و 46 من النصارى واليهود ومجلس الأعيان عدد أعضائه 26 عضواً بينهم 21 عضواً مسلم (Lewis , 1961, 164) ، تم انتخابهم من قبل المجالس الإدارية للولايات ، وقد قام السلطان بخطاب أمام المجلس شرح فيه جملة الأسباب التي أدت إلى انحطاط الدولة وتأخرها وسعيه إلى وضع الإصلاحات المناسبة في كل المجالات التي تتعلق بالتعليم والصحة وكل قطاعات الدولة (الحصري ، 1984 م ، 100) ، وفي 31 / 3 / 1877 م اجتمع سفراء الدول الأوروبية المعنية بمشكلة الصراع العثماني الروسي ووقعوا أتفاق لندن بشروط يرونها اخف من ما جاء في مؤتمر ترسخانة على الدولة العثمانية

يؤمن الحدود العثمانية مقابل إجرائها بعض الإصلاحات في الايالات البلقانية لصالح الرعايا المسيحيين ، وكذلك تخفيض القوات العثمانية والروسية إلى ما كان عليه الوضع قبل الحرب ، مع إعطاء قضاءين من سنجق الهرسك المسكونة بالصرب والأرثوذكس إلى إمارة قره داغ ، وتقليص عد القوات العثمانية على طول نهر الدنواب (المحامي ، 1977م ، 619) ، هذه الشروط وافق عليها القيصر الروسي عليها لأنها في مصلحته في حين رفضتها الدولة العثمانية ، وبحكم انتشار أن الدعوة للحرب كانت سائدة بين دروب الموجودين في مجلس الأعيان بالإضافة إلى الصحافة ، هكذا بدأت الحرب بكل عنفها .

موقف الدول الأوروبية من الحرب العثمانية الروسية:

كان موقف النمسا التي وقعت اتفاقية مع روسيا (15 / 1 / 1877 م) نصت على بقائها على الحياد إذا فشل مؤتمر إسطنبول في الوصول إلى اتفاق في مقابل أن تضم إليها البوسنة والهرسك، أما ألمانيا فإن حيادها شبيه بمثل ما فعلت النمسا حياد تنظمه المصلحة في بقاء التحالف (روسيا، والنمسا، وألمانيا) على عزلة فرنسا وعدم قدرتها على المطالبة بمقاطعتي الأزاس واللورين، أما إيطاليا فهي كانت مشغولة بوحدتها وبناء نفسها. (سرهنك، 1989 م، 371)، في حين كانت إنجلترا مشغولة بتوسيع سيطرتها البحرية ومستعمراتها وطرق التجارة وان كانت تخشي من سيطرة روسيا على إسطنبول ووصولها إلى المضايق البحرية، وقبيل اندلا ع الحرب وقعت روسيا اتفاق سري مع رومانيا بتاريخ 16 / 4 / 1877 م، التي كانت تتبع الدولة العثمانية تم بموجبه وضع قواتها وإمكانياتها العسكرية تحت تصرف روسيا، وهذا ما دعا القوات البحرية إلى مهاجمتها فكانت فرصتها للدعوة إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية. (الدسوقي، 1976 م، 250).

بدأت المواجهات في جبهة الأناضول وهي أقل أهمية من جبهة الدانوب وكان القائد العام للجبهة هو المشير أحمد مختار باشا وتحت قيادته في حدود قفقاسيا 90.000 جندي مع 97 مدفعاً توزعت بين المشير درويش باشا قيادة الفرقة الموجودة في منطقة (باطوم)، والي قلعة (أرضروم) المشير إسماعيل باشا، ولم تكن العلاقات بينهم جيدة وهذا سبب كافي إلى عدم تنسيقهم في القتال على هذه الجبهة في مقابل عدو منظم بقيادة واحدة تحت إمرة الجنرال ملكوف (الأرمني الأصل) على رأس قوات تعدادها 125.000 جندي مع 189 مدفعاً. (مانتران ، 1989 م ، 154) ، بدأت العمليات الروسية باستيلاء الجنرال تركو كاس على (بايزيد) وعلى (أردهان) لكنه هزم في معركة (ميدان هالياز) أمام قوات المشير أحمد مختار باشا التي تقابلت مع قوات الجنرال ملكوف وهزمتها شر هزيمة في معركة (زفين) مما أدى إلى عزل الجنرال ملكوف عن قيادة الجيش وتعيين أخيه الأصغر المارشال (الغور ندوق ميخايلو) ، كما أن المشير أحمد عثمان باشا انتصر في معركة (كديكلار) مما أدى إلى تكريمه برتبة (الغازي) التي منحها له السلطان تكريما لشجاعته (أورخان ، 2008 م ، 93) .

واستمرت القوات العثمانية في تحقيق النصر حيث انها انتصرت في معركة (ياهنيلار) مع الفارق في القوات بين الطرفين وكانت هذه اخر الانتصارات حيث منيت القوات العثمانية بهزيمة قاسية في معركة (الاجادتغ) ، بسبب الفارق في العتاد والعدة والقوات مما اضطر الغازي أحمد مختار باشا إلى الانسحاب بقواته إلى (أرضروم) منقذا بقية الجيش من الدمار ، وهذا الامر أدى إلى سقوط مدينة (قارص) بتاريخ 14 / 12 / 1877 م (المحامي ، 1977 م ، 644) ، وهذه الهزيمة جعلت من الصرب يعلنون الحرب بجانب روسيا فهم الذين كانوا من رعايا الدولة العثمانية ولفترة طويلة احترمت فيه دينهم ولغتهم وارزاقهم ، مما ادي إلى استدعاء الغازي أحمد مختار باشا إلى إسطنبول بدعوة سلطانية لكي تناط به مهمة الدفاع عنها وكلف إسماعيل باشا قائداً عاماً للجبهة ، أما جبهة الروملي فهي تعد اكثر أهمية فقد حشد الطرفين جل قواتهم فيها ،

وكان القائد العام للقوات العثمانية (المشير عبد الكريم نادر باشا) الذي تمركز في منطقة (شمنو) شمال شرق بلغاريا لا تتبعه القوات المنتشرة في باقي الجبهة والمتمثلة في قائد (الهرسك) سليمان باشا وقائد (اشكودار) محمد على باشا وقائد (البوسنة) ولي باشا ، وقائد (يني بازار) محمد على باشا ، بل كانوا مكلفين بالوقوف في وجه التحركات العسكرية لإمارة الصرب وإمارة الجبل الأسود في حين تبعته القوات المتمثلة في الجبهات التالية . (الصاوي، 2012 م، 173):

جيش الجبهة الغربية: بقيادة المشير عثمان باشا ومقره (فيدن) على نهر الدنواب في حدود رومانيا قرب الصرب

جيش المنطقة الشرقية: بقيادة المشير أحمد أيوب باشا ومقره (روسجك) على نهر الدنواب قرب حدود رومانيا

جيش المنطقة الجنوبية: بقيادة المشير سليمان باشا ومقره بين الجيشين السابقين (اوزتونا، 1988، 107).

وكان تعداد هذه القوات مجتمعة 200 الف جندي في مواجهة 250 الفاً مع 800 مدفعاً مع قوة احتياطية تفوق احتياطي قوات الدولة العثمانية ، أضف عليه تشتت قيادة القوات العثمانية وعدم تنسيقها كان من بين الأسباب التي أدت إلى هزيمتها فيما بعد ، ناهيك عن انضمام قوات صربيا ورومانيا إلى القوات الروسية مما أدى إلى عبور القوات الروسية لنهر الدنواب الذي يعد حاجز طبيعيا للدولة العثمانية وهذا يعد نجاحاً كبيرا لها بدون خسائر تذكر كما أنها عبرت كذلك حاجزاً طبيعيا آخر وهو جبال البلقان ودون أن تقوم القوات العثمانية بمواجهتها وهذا ما دعى السلطان إلى عزل القائد العام للقوات المشير عبد الكريم نادر وتقديمه إلى المحاكمة (أورخان ، 2008 م ، 97) ، وتكليف المشير محمد على باشا وهو قائد صغير السن وهذه الخطوة جلبت الكثير من الانتقادات التي أدت إلى غيرة الكثير من القادة وغيضهم إلى درجة عدم التنسيق معه مما أدى إلى خسارتهم الحرب بسبب هذا التنافس فيما بينهم ، وهذا الأمر يدحض فكرة ن سبب الهزيمة هو إدارة السلطان للخرب من قصره في يلدز ، استمرت القوات الروسية في احتلال المناطق في طريقها حيث استولت على مضيق (شبكة) الذي يعد منطقة استراتيجية على جبل البلقان (الجميل ، 1999 م ، 72) ، مما أدى إلى قطع طرق المواصلات على القوات العثمانية ، وبالرغم من محاولة القوات العثمانية من استرجاعه لكنها فشلت .

معركة بلفنة الأولى: وتعد معركة (بلفنة) المعركة التاريخية فهي منطقة استراتيجية وتقع على مفترق طرق مهمة في بلغاريا حيث تولي المشير عثمان باشا يقود القوات العثمانية حيث اتجه من منطقة (فيدن) إلى بلفنة بغية تحصينها لكن القوات الروسية بقيادة (شليدر) الماني الأصل هاجمت المدينة وبدأت مساء 19 / 7 / 1877 م وانتهت بهزيمة القوات الروسية التي تراجعت بعد ان فقدت 2847 جندياً، وبدأت في تلقي الإمدادات العسكرية وتم تكليف الجنرال (كروندر) وهو كذلك من أصول المانية (المحامي، 1977 م، 630).

معركة بلفنة الثانية: وبدأت معركة (بلفنة الثانية) بقوات روسية قوامها 50 ألف جندي و184 مدفعاً يقابلها 32 ألف جندي عثماني ومعهم 68 مدفعاً وانتهت هذه المعركة بهزيمة القوات الروسية وتكبدها خسائر وصلت إلى 7305 جندي مع الكثير من العتاد في حين بلغت خسائر القوات العثمانية 100 جندي مع 400 جريحاً، وقد أصدر السلطان فرماناً عالياً بإظهار الممنونية لهؤلاء المدافعين ولجميع القوات الموجودة في الجبهة، شعرت القوات الروسية بصعوبة السيطرة على هذه المنطقة وهي عائق أمام تقدمها (الصاوي، 2012 م، 146).

معركة بلفنة الثالثة : حضر القيصر الروسي (الكسندر الثاني) بنفسه لحظ جنوده بل وكلف شقيقه قائد عام الطونة (المارشال غراندوق) بقيادتها وفي حين أن القوات الروسية لم تكن قادرة على تحقيق النصر فقد قرر القيصر الزج بخيرة قواته وأرسل إلى أمير رومانيا (كارول الأول) الذي حضر مع 50 ألف جندي بغية الحصول على الاستقلال من الدولة العثمانية ، وقد تجاوزت القوات الروسية 100 ألف جندي مع 432 مدفعاً في حين كان المدافعين من القوات العثمانية 30 ألف جندي يملكون 58 مدفعاً ، بدأت القوات الروسية في قصف المدينة لمدة أربعة أيام متوالية وفي اليوم الخامس شنت هجومها حيث دارت معركة عنيفة حيث التحم الجنود وجهاً لوجه بالسلاح الأبيض وانتهت المعركة بهزيمة ساحقة للقوات الروسية الذي خسر 353 ضابطاً من مختلف الرتب 15200 جندياً وتتحدث بعض المصادر ان خسائر القوات الروسية في معارك بلفنة الثلاثة بلغت خمسين الفاً بين قتيل وجرح ، وبعد هذا الانتصار أنعم السلطان على المشير عثمان باشا بلقب (الغازي) [1] (لويس ، 1982 م ، 59) ، وهذا الأمر إدى إلى تقعس القادة الآخرين إلى مد العون لهذا القائد فالمعركة مازالت لم تنتهي بسبب غيرتهم مع ما يضاف إلى عدم التنسيق بين القوات العثمانية كما أشرنا سابقاً . (أورخان، 2008 م، 98).

شعر الغازي عثمان بأن منطقة بلفنة المحاصرة من ثلاث جهات ولم يبقي لها من طريق يوصلها بالعالم للحصول على المونة والعتاد والغذاء إلا طريق إلى صوفيا من الجنوب الشرقي ، وهذا ما تنفطن إليه الروس فبعد وصول الإمدادات قامت قوات بقيادة (جوركو) قوامها 53 ألف جندي بقطع ذلك الطريق ، هكذا سدت كل الطرق علة القوات المحاصرة داخل المدينة حيث بدا الجوع يفتك بالسكان مع تناقص الغذاء والذخيرة مع انتشار الأمراض التي تفشت في المدينة نتيجة للجوع والبرد ، ولم تنجح محاولات الروس في دفع المشير عثمان باشا في الاستسلام ، الذي قرر الخروج من المدينة واختراق صفوف القوات الروسية البالغة قوامها 150 الف جندي وصولاً إلى منطقة صوفيا بجيشه المتهالك الصغير الجائع ، هذه العملية التي قام بها الغازي عثمان والتي أدت إلى تقديم 2500 شهيد وأكثر من 3500 جريح بل وسقط هو الآخر جريحا بعد أن قتل جواده فاضطر إلى الاستسلام لكي لا يفنى جيشه . (المحامي، 1977 م، 632).

وهكذا انتهت هذه الملحمة التي دامت 4 أشهر و23 يوماً وبعد سقوطها أصبح الطريق إلى إسطنبول مفتوحاً أمام القوات الروسية وتكالبت باقي المناطق على الدولة العثمانية حيث هاجم الصرب واستولوا على (نيش) ، واستولت قوات الجبل الأسود على (بار) ، والقوات الرومانية على (فيدن) وطردوا السكان المسلمين من شمالي غرب بلغاريا ، واستولت القوات اليونانية على (تساليا) ، وزحفت القوات الروسية واستولت على (صوفيا) و (تيرنوفا) و (فيليا) و (ادرنة) و وصلت القوات الروسية إلى ضواحي إسطنبول في ما يعرف باسم (أياستافانوس) [2]، وهكذا انتهت الحرب بسبب قصر نظر بعض القادة وسوء تقديرهم وصراعاتهم وغيرتهم من بعضهم (اوزتونا ، 1988 م ، 113) .

هدنة ادرنة:

عندما وصلت الأوضاع إلى هذا الحد وأصبح الطريق مفتوحاً إلى إسطنبول أمام الجيوش الروسية طلبت الدولة العثمانية من الدول الأوروبية التوسط لعقد هدنة عسكرية في 19 / 01 / 1878 م ، وقد أرسلت الدولة العثمانية وزير

[1] : معناها في العربية (المحارب أو المقاتل) وأعتبرها العثمانيون دلالة على المجاهد في سبيل الله .
[2] دعي الان باسم يشيل كوي ، حيث يوجد مطار إسطنبول الدولي

خارجيتها مسرور باشا رفقة وزير الخزانة المشير نامق باشا إلى مقر قائد القوات الروسية الغراندوق نيقولا (شقيق القيصر الروسي) بغية الاتفاق على الهدنة (مانتران ، 1989 م ، 154) ، كذلك اتصل السلطان عبد الحميد لاسلكياً بالملكة فكتوريا بغية توسطها لعقد الاتفاق ، لكن القتال لم يتوقف بسبب رغبة روسيا دخول مدينة (أدرنة) وهذا ما حدث بتاريخ 20 / 1 / 1878 م ، ولم يبقي الا مسافة 50 كم على عاصمة الخلافة . (الشاذلي، 1989 م، 137).

وهنا لابد أن نشير إلى أن هذا الامر لن يقبله منافسي الدولة الروسية وفي مقدمتهم إنجلترا التي سارعت إلى إرسال أسطولها البحري الذي وصل بالفعل إلى الدردنيل، تم عقد الصلح الذي أسفر على منح الدولة العثمانية الاستقلال الإداري للبلغار والاستقلال السياسي إلى مملكتي رومانيا والجبل الأسود مع تعديل حدودهم ومنحهم أراضي من أملاك الدولة العثمانية، ناهيك عن تغريم الدولة العثمانية غرامة حربية لروسيا تدفع نقداً. (شاكر، 1986 م، 189).

معاهدة سان أستيفانو (أياستافانوس):

وبتاريخ 31 / 01 / 1878 م عقدت الهدنة وأوقفت الحرب التي استمرت مدت تسعة أشهر وسبعة أيام لكن الامر لم يتوقف عند هذا الحد فقد طلبت الدول الأوروبية وعلى رأسها النمسا وإنجلترا معرفة فحواء مبادي الصلح لذلك طلبوا عقد مؤتمر للدول الموقعة على معاهدة باريس عام 1856 م للنظر في شروط الصلح ، ومع تسارع الأحداث وتهديد القوات الروسية بدخول الأستانة اضطرت الدولة العثمانية إلى قبول شروط روسيا المجحفة (بروكلمان ، 1977 م ، 515) ، وللوصول إلى المعاهدة النهائية أوفدت الدولة العثمانية كلاً من صفوت باشا ناظر الخارجية وسعد الله بك سفيرها في المانيا ، واشترطت روسيا عدم دخول الأستانة منحها (خط بيوك جكمجه) و (كوجك جكمجه) من ضواحي الأستانة وان تنسحب القوات العثمانية إلى ما وراء هذا الخط وان تنقل مقر مخابراتها من (ادرنة) إلى منطقة (أياستافانوس) الواقعة على بحر مرمرة فقبلت الدولة العثمانية كل هذه الشروط ، منعاً لاحتلال الأستانة ، وامام ضغط الروس بغية الإسراع بالتوقيع على شروط معاهدة الصلح التي لم يتيسر للمندوبين العثمانيين من الاطلاع عليها بشكل عميق ، سارعت القوات الروسية إلى الإعلان بان التوقيع لابد ان يحدث قبل يوم 3 /3 / 1878 م الموافق لعيد القيصر أو تعتبر المعاهدة باطلة وتتقدم القوات المتأهبة لاحتلال الأستانة ، فتم توقيعها بتاريخ 2 / 3 / 1878 م من قبل وزير خارجية الدولة العثمانية صفوت باشا ومن الجانب الروسي الجنرال اغناتيف وبموجبها حصلت روسيا على كل ما أرادت .(الشاذلي ، 1989 م ، 137) :

حصول روسيا على (قارص) و (باطوم) و (أرداهان).

استقلال الصرب وبلغاريا ورومانيا والجبل الأسود.

التنازل للمملكة رومانيا على إقليم الدبروجه.

ضم إقليم بساربيا لها من رومانيا لتنظيم حدودها ليكون البحر الأسود فاصلا بينها وبين ورمانيا. (إسماعيل، 1996 م، 194).

الملاحظ أن هذه العملية لم تراعي طبيعة وتنوع الشعوب التي تعيش على تلك الأراضي ولم تسال عن طبيعة هذا التقسيم ورغبتها في حدوثه ، فلم يراعى الا مصلحة وصالح روسيا ، بالإضافة إلى اعتراض العديد من الدول على هذه المعاهدة وعلى راسهم إنجلترا التي رات في وصول روسيا إلى البوسفور تهديدا لها بشكل خاص ، كذلك النمسا التي رغبت في مشاركة

روسيا من خلال احتلال البوسنة والهرسك ليكون وسيلتها في السيطرة على (ميناء سلانيك) لقلة الموانئ البحرية لديها ، وكذلك كانت المانيا وإيطاليا غير مرحبين بهذه الخطوات الروسية فتم الدعوة إلى عقد مؤتمر في برلين بتاريخ 13 / 3 / 1878 م يراسه بسمارك رغبة من الدول الاوربية وخوف من تعاظم الدور الروسي الذي اخل بمبدأ التوازن الأوربي ، حيث إنه سمح بتأسيس دولة في اللبقان (بلغاريا) نقضاً لاتفاقية بودابست ، كذلك مسالة المضايق ووصول روسيا اليها ، بالإضافة إلى تذمر صربيا واليونان من عدم حصولهم على مكاسب . (نوار واخرون، 1973 م، 299 – 300).

لذلك وأمام هذا الوضع الأوربي الذي ما كان يسمح لروسيا أن تلتهم أملاك الدولة العثمانية وحدها ناهيك عن تأسيس دول تحت نفوذها وحمايتها، وبسبب خروجها منهكة من هذه الحرب فلا قدرة لها على مواجهة الدول الأوروبية مجتمعة، فوافقت على تعديل الاتفاقية فعقد مؤتمر في برلين بحضور الدولة العثمانية وروسيا وألمانيا وانجلترا وفرنسا وإيطاليا والمجر واليونان والنمسا، استمرت جلسات المؤتمر 31 يوماً وعقدت 20 جلسة وتم صياغة 64 قراراً أهمها:

إعادة مقدونيا إلى الدولة العثمانية بعد أن تم ضمها إلى بلغاريا.

قلصت بلغاريا إلى قسمين: قسم شمالي (بلغاريا الاصلية) إمارة ذات استقلال ذاتي على أن تدفع ضريبة سنوية للدولة العثمانية، وقسم جنوبي إمارة (روملي الشرقية) تحت سيادة الدولة العثمانية ويكون حاكمها مسيحياً وتوضع أسس إدارتها إدارة دولية. (مانتران، 1989 م، 157).

منح البوسنة والهرسك ويني بازار للنمسا.

منح رومانيا والجبل الأسود والصرب الاستقلال.

أعطيت (بساربيا) لروسيا من منطقة البلقان، اما حصتها في الاناضول فهي (قارص وأردهان) واعيد منها سنجق (بايزيد) إلى الدولة العثمانية وجعل ميناء باطوم حراً.

منح إيران قضاء (كوتور) الموجود شرق مدينة (وان). (الدسوقي، 1976 م، 261).

اجراء إصلاحات في المنطقة الشرقية من الأناضول التي تسكنها أقلية أرمنية.

تخفيض التعويضات الحرب المفروضة على الدولة العثمانية إلى 802.500.000 فرنك ذهبي مقدار كل قسط 350.000 فرنك ذهبي واستمر دفعها طوال عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

أعطيت تساليا إلى اليونان. (مانتران، 1989 م، 157).

والرابح الأكبر كانت إنجلترا حيث حصلت على قبرص واستطعت زرع بذور الشقاق بين روسيا وحلفائها المانيا والنمسا الذين شعرت روسيا انهم خذلوها في هذا المؤتمر. (نوار واخرون، 1973 م، 201).

وقد بلغ ما سلب من أراضي الدولة العثمانية في القسم الأوربي مقدار 166 ألف كيلومتر مربع، يعيش عليها قرابة خمسة مليون نسمة، في حين بلغت المساحة في الاناضول 46 ألف كيلومتر مربع يعيش عليها قرابة المليون نسمة، ولا ننسي أن فرنسا رغبت في الحصول على نصيبها من الغنيمة فتم التوافق معها بشكل سري على منحها تونس التي احتلتها بعد ذلك، وأن لابد أن نشير إلى أن السلطان عبد الحميد الثاني استفاد من التوازن الأوروبي والتنازع الحاصل بينهم في تجميد بعض بنود هذه الاتفاقية. (مصطفي ، 1972 م ، 246) .

تعطيل مجلس المبعوثان:

مع عودة المجلس إلى الانعقاد بداية سنة 1878 م كان الوضع مختلفاً حيث كانت القوات الروسية على مقربة من عاصمة الخلافة ، وكانت الدولة تمر بظروف قاسية انتجتها هذه الحرب حيث استنزفت مقدرات الدولة وفقدت الكثير من أراضيها وهجر اليها الكثير من المسلمين من تلك المناطق ، ولابد أن نعود إلى الإشارة إلى أن المجلس كان من دعاة الحرب على روسيا ، لكن مع انتهاء هذه الحرب بهزيمة الدولة بدأت الأصوات تدعو إلى محاسبة المقصرين في ذلك حيث جرى اتهام كل المسئولين المدنيين والعسكريين وتحميلهم كامل المسؤولية في أشار مبطنة إلى مسئولية السلطان ، واجتاح المجلس الذي يعيش الفوضوية حيث بدأت العناصر المختلفة في المطالبة أن تكون لغاتها رسمية ، هذه الروح القومية بدأت في الظهور حيث إن الأرمن الذين كانوا أكثر المطالبين بالحرب ذهبوا إلى استقبال الجيوش الروسية بوفد على رأسه (بطريك الأرمن نرسيس) لتهنئة القائد الروسي وتقديم مطالبة بغية انشاء دولة أرمنية مستقلة في شرقي الاناضول ،كذلك فعل نواب الروم بمطالبة الدولة العثمانية وهم نوابها بضرورة تسليم كريت وتساليا إلى اليونان ، لذا في ظل هذا الوضع الغير طبيعي للمجلس لم يجد السلطان من ضرورة إيقاف عمله لأجل غير محدود .(اوزتونا ، 1988 م ، 118) .

إصلاحاته في مرافق الدولة:

في الصحافة:

ظهرت الكثير من الجرائد المطبوعة في كل أرجاء الدولة العثمانية وازدادت في عهد السلطان عبد الحميد حتى وصلت إلى أكثر من خمسين جريدة ومجلة ، هذه المطبوعات أصبحت ذات تأثير كبير في مجالات السياسة والفكر والنواحي الاجتماعية وسيطر على إدارتها أجانب الذين كان ولائهم ليس للدولة العثمانية ، وهذا أخذ دوراً تخريباً في إطار الدولة ، وقد أدرك السلطان مبكراً ذلك الامر فعمل على وضعها تحت الرقابة ، وتم أغلاق العديد منها مثل جرائد (الوقت ، والاستقبال)، وقد أمر السلطان وزارة المعارف بالتدقيق في المقالات المنشورة وحذف ما ينافي الاخلاق العامة ، وهذا الأمر اعتبره الغربيون تعدي على حقوق الصحافة وأشاعوا انه يمنع ويراقب الأعلام (ارفعان ، 2012 م ، 288).

في القضاء:

حاول السلطان القيام بإصلاحات في هذا القطاع تكون عامل في تسهيل الإجراءات وتطبيق العدالة عبر التنظيم التشريعي والإداري ، وقد تم إنشاء كلية للحقوق لأعداد رجالات القانون المتخصصين ، كم عمل على إصلاح المحاكم من خلال القوانين المناسبة ، هذه الإصلاحات عملت على تحقيق نوع من العدالة لم تشهده الدولة العثمانية فيما سبق (الشناوي ، 1980 م ، 171) ، كم عرف على السلطان عبد الحميد الثاني عدم تدخله في تكليفات القضاء فهو كان يوافق على تعينهم دون تردد ، ومرد ذلك ثقته الكبيرة في من كلفهم بهذا الأمر ، ويشار إلى أنه طوال فترة حكمه كلف شخصيات بإدارة وزارة

العدل عرف عنها القدرة والثقة والشجاعة في إدارة هذا القطاع ، أمثال (جودت باشا) صاحب (مجلة الاحكام العدلية) ، المتحصل على جائزة (Lejton D . Onor) والتي تعد أكبر جائزة تمنحها فرنسا تقديراً لجهده العلمي وهو مؤلف (قصص الأنبياء ، و تواريخ الخلفاء) ، والشخصية الثانية (عبد الرحمن باشا) الذي لا يقل على من سبقه في شخصيته وقوته ونزاهته. (أورخان ، 2008 م ، 122) .

في الجيش :

شعر السلطان بعد انتهاء الحرب مع روسيا بان المؤسسة العسكرية في أمس الحاجة إلى التطوير والتسليح، فعمل على تقويتها من خلال عملية إصلاح تحديث شاملة بالرغم من أن الدولة خرجت من الحرب مثقلة بالديون لكن السلطان سعى في أول الأمر إلى تشكيل لجنة عهد إليها دراسة نواقص الجيش وتقديم المقترحات المناسبة لكيفية تحديث الجيش وعلى ضوء ذلك قرر السلطان:

تشجيع الصناعات العسكرية.

تحصين المواقع الحساسة في العاصمة والدولة.

قام بتقسيم الجيش إلى وحدات حديثة وكبيرة على أساس الفرق مع جيش رديف من الاحتياط.

قام بإرسال العديد من طلبة الكليات العسكرية والضباط إلى أوروبا لسد العجز في الجيش المدرب.

في فترة تسلمه للحكم كان الأسطول الحربي مكون من 39 سفينة حربية فرفع أعداده إلى 85 سفينة حربية مع 79 سفينة مساعدة بل اشتري طربيدات من فرنسا وإنجلترا (ارفعان، 2012 م، 246).

في المرافق العامة:

في قطاع التعليم سعى السلطان لعلمه من أهمية هذا الجانب إلى دعمه فأسس الكثير من المدارس والكليات والمعاهد في كل المجالات فتكونت كليات (للحقوق والعلوم والهندسة والطب والعلوم الإنسانية والفنون الجميلة والتجارة والعلوم السياسية والزراعة والعلوم) وغيرها ، ناهيك على معاهد المعلمين والمعلمات ، كل تلك المؤسسات سعت إلى ترسيخ العقائد والتقاليد الإسلامية في مواجهة المدارس التبشيرية الأجنبية التي انتشرت بكثرة في داخل الدولة العثمانية والتي تسعي إلى تربية الطلاب على النمط الغربي (الكوني ، 2007 م ، 36) ، كم أن السلطان لم يغفل على أنشاء المكتبات العامة ومكاتب البريد والبرق ومكاتب السكة الحديدة والمستشفيات ودور الرعاية للعجزة والفقراء ، كذلك مدت خطوط التلغراف في ربوع الدولة ، وتم إنشاء خطوط للسكة الحديدة تضاعفت في فترة حكمه عديد المرات ، (أورخان ، 2008 م ، 128) ، كم وجه السلطان إلى تطبيق سياسة تقشف وتقليل من المصروفات الدولة بحيث لا يصل إلى عملية الاقتراض من الدول الأوربية الذي كان له دور في إفلاس الدولة فيما سبق ، وقد قام السلطان بإنشاء لجنة الديون العثمانية التي ساهمت في تقليل الدين وساعدة في تسديد الديون (بروشين ، 1969 م ، 305) .

الجامعة الإسلامية:

عند الحديث عن الجامعة الإسلامية لابد من الإشارة إلى واقع تلك المرحلة فقد كانت الأمة الإسلامية وفي مقدمتها الدولة العثمانية خلال الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع ومطلع القرن العشرين تعاني الضعف الذي دب في أوصال الأمة في الوقت الذي كانت أوروبا تتقدم حضاريا وعلى كل الأصعدة مما فتح أمامها الرغبة في التوسع والاستعمار بوسائلها المختلفة لتقسيم العالم الإسلامي وبشكل خاص الدولة العثمانية التي لم تعد قادرة على حماية الولايات الواقعة تحت سيطرتها ، فكانت فكرة الجامعة الإسلامية أحد الأفكار لأحياء الأمة وبث الروح في جوانبها لمقاومة الاستعمار ، فهي بمثابة مشروع سياسي لتوحيد صفوف المسلمين لذلك سعي السلطان إلى دعوة المسلمين جميعا إلى الجامعة الإسلامية للوقوف إلى جانبه لمواجهة زحف الطامعين والسيطرة الغربية المتمثل في التحالف الاستعماري الصليبي (جمال واخرين ، 1995 م ، 49) .

المتابع إلى الإحداث السياسية التي شهدها العالم الإسلامي ولا سيما الدولة العثمانية يري بوادر الضعف العسكري والسياسي الذي أجتاح الدولة العثمانية مع ما ترافقك من قيام الحركات الانفصالية والتمردات في الولايات التابعة لها بغية تمزيق الامة إلى دويلات طائفية وعرقية وإشعال نار الفتنة الطائفية بين المسلمين والنصارى بغية التحجج بذلك للتدخل العسكري (سنو ، 2005 م ، 4) ، زد عليه الامتيازات التي كانت تمنح للأجانب مما جعلهم شركاء في الكثير من الأنشطة الاقتصادية وهذا خطر اخر يتهدد الدولة ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل اخذوا في تحريض القوي المعارضة بإقامة التنظيمات السرية مثل (تركيا الفتاة) مما جعل الدولة تصل إلى مرحلة من الضعف تحت باتت تعرف بالرجل المريض ، كما لا يخفي من تخوف السلطان من انفصال العرب عن الدولة وتشكيل خلافة إسلامية بعيداً عن الدولة العثمانية خصوصاً مع تحريض الدول الاستعمارية وترافق ذلك مه ظهور مساعي جمعية بيروت السرية وحركة اعيان المسلمين والوالي مدحت باشا في الشام ، وتحركات الخديوي عباس حلمي في مصر و نشاطات أشراف مكة مع الدعوات التي بدأ تظهر أمثال دعوة المفكر عبد الرحمان الكواكبي لإعادة تعريب الخلافة (الجندي ، 1407 هـ ، 92) ، كل هذه المسائل تعد تهديداً للسلطان ولتماسك الدولة ، فالسلطان كان يري فيها سلاح يضمن التفاف المسلمين جميعاً حول الخلافة الإسلامية في تلك الظروف الصعبة ، وخاصة أن المسلمين بوحدتهم تحت الجمعية قوة لا يستهان بها ، (قربان ، 1988 م ، 97) ، وتحقيق ذلك استخدم السلطان كل الإمكانيات المتاحة لدولة فقد اعتبر الإسلام والالتزام بالشريعة الإسلامية والرجوع إليه هو السبيل الوحيد والكفيل بالمحافظة على الدولة العثمانية والعالم الإسلامي من الخطر الذي يهدد الإسلام سواء داخليا أو خارجيا لذلك شدد علً ى تطبيق حدود الشريعة الإسلامية باعتبارها البديل للحلول الدستورية والاصلاحية المطروحة (عبد الحميد ، 1908 م ، 100) .

وقد سعي السلطان إلى تقريب الكثير من الشيوخ الحركات الصوفية والمفكرين المسلمين أمثال جمال الدين الأفغاني ، الذي يعد من المفكرين الإصلاحيين الذين دعوا إلى هذه الجامعة من خلال إنشاء جمعية أم القري في مكة التي كانت تدعو إلى الجامعة الإسلامية ، (عمارة 2009 م ، 95) ، والشيخ أبو الهدي الصيادي ، و أحمد عزت العابد ، والشيخ محمد ظافر وغيرهم علاوة على ذلك قام السلطان بإنشاء المعاهد الدينية والواعظ والمرشدين ، وتم أنفاق الأموال لترميم المساجد في مكة والمدينة والقدس وغيرهم ، وتم إقامة المكتبات في العديد من المدن الإسلامية مثل مكة والمدينة المنورة ، مع إنشاء السكة الحديدية من القدس إلى المدينة النورة لتسهيل سفر الحجاج وهذا المشروع أخذ بعداً اسلامياً واسعاً لما للحج من أهمية لدي المسلمين جميعاً (منيسي ، 1972 م ، 56) ، وهذه الإجراءات والأساليب التي تبناها السلطان لنشر أفكار الجامعة الإسلامية

والدعاية لها ، لم تكن خافية على الدول الأوربوية التي اعتبرتها تهديدا لها خصوصا أن الكثير من البلدان العربية كانت ترزح تحت قيود الاستعمار في تلك المرحلة ، فقد لاحظ الغرب أن حركات المقاومة والتحرر تنبع من الفكرة الإسلامية وروح الجهاد الإسلامي ، فظهرت حركات عديدة أمثال (حركة عبد الكريم الخطابي في المغرب ، وحركة المهدي في السودان ، والحركة السنوسية في ليبيا . (حسين، 1955 م، ص 54-57).

موقفه من اليهود و (الصهيونية):

تعرض اليهود إلى أسوء أنواع المعاملة في كل الدول التي سكنوها فتم طردهم من العديد من الدول الأوروبية دون أن يكون لهم تعايش أو تالف او انسجام في تلك الدول بل كانوا تقوقعوا على انفسهم في أحياء منعزلة مقفلة أطلق عليها (الجيتو / Ghetto) لذلك كرهتهم تلك الشعوب ونبذت تصرفاتهم وأساءت معاملتهم وحرمت عليهم تولي المناصب في كثير من الأحيان ، فتم طردهم من إنكلترا عام 1290 م ومن فرنسا عام 1306 م ومن أسبانيا عام 1493 م ، ومن روسيا عام 1881 م ، في المقابل رحبت بهم الدولة العثمانية كعادة المسلمين في تسامحهم الديني عندما التجاء اليها هرباً من الاضطهادات وقد انصرفوا إلى مزاولة الأنشطة التجارية والصيرفة والصاغة بل ووصل بعضهم إلى مناصب عليا في الدولة ، ومع ظهور الحركة الصهيونية التي بدأت افكارها تطهر بوضوح بعد مؤتمرها الأول الذي عقد في مدينة (بال) السويسرية بتاريخ 1897 م والتي دعت إلى جمع اليهود وتهجيرهم إلى فلسطين تمهيدا لتحقيق أملهم في تكوين دولتهم المنشودة (الحلاق ، 1978 م ، 58) .

ولما كانت فلسطين من أملاك الدولة العثمانية فقد اتجه انظار زعماء الحركة الصهيونية إلى السلطان عبد الحميد بغية تحقيق هدفهم في ذلك الحلم ، فبدأت أولى المحاولات من قبل (جمعية أحباء صهيون) [1] ، التي تواصلت مع القنصل العثماني في (اوديسا) للحصول على إذن للهجرة إلى فلسطين عام 1883 م لكن رفض طلبهم ، فقامت الجمعية بإرسال أحد أعضائها وهو (لورنس أوليفانت – Laurence Oliphant) صاحب كتاب (ارض جلعاد) [2] ، يعرض على السلطان جهودهم في تعمير تركيا مقابل السماح لهم بالاستيطان في أراضي شرقي الأردن وسورية الجنوبية لكن السلطان رفض بشدة ذلك (اورخان ، 2008 م ، 206) ، كم رفض السلطان محاولات (حاييم غوديلا) التي سعى من خلالها الحصول على موافقة السلطان لشراء أراضي في فلسطين لكن السلطان رفض ذلك بشدة (الحلاق ، 1978 م ، 7) .

كذلك فعل المصرفي اليهودي (السير صموئيل مونتاجو) باقتراح مشابه للسلطان عام 1893 م فكان مصيره الرفض لكن نظل محاولات هرتزل الذي ألف كتاب (الدولة اليهودية) عام 1895 م قد بذل كل الجهود لكي يقنع السلطان فارسل اليه العديد من الرسائل والمشاريع المختلفة الحافلة بالعروض المغرية مقابل تحقيق أمله في تثبيت أقدام اليهود في فلسطين ، وقام بزيارة إسطنبول في الفترة من 1896 م إلى عام 1902 م قابل فيها السلطان رفقة صديقه (نيولنسكي) رئيس صحيفة بريد الشرق في القسطنطينية الذي كانت تربطه صداقة مع السلطان فقام بإيصال رغبة هرتزل ، فكان رد

[1] أحباء صهيون : مؤسسة يهودية أنشئت في روسيا عام 1882 م ، عملت على إنشاء المستعمرات في فلسطين لتهجير اليهود ، انظم معظم أعضائها إلى المنظمة الصهيونية العالمية عند انشائها لمزيد راجع ، يوميات هرتزل ، اعداد أنيس الصائغ ، ترجمة هلدا شعبان ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص 503 .
[2] أرض جلعاد : تقع في شرقي الأردن .

السلطان قاسياً بأنه لن يتنازل عن شبر من أراضي فلسطين ويرفض الاستيطان الصهيوني .(حلمي ، 2004 م ، 19) ، هذا الرفض فتح على السلطان مواجهة النفوذ اليهودي الذي تغلغل في المؤسسات المالية والصحفية والسياسية الأوروبية .

لكن يجب أن نشير إلى أن السلطان كان يرغب في الاستفادة من تلك الجهود بما ينفع الدولة العثمانية فهو قابل هرتزل للمرة الثالثة سنة 1901 م لكن بصفته الصحفي ورئيس للمؤسسة اليهودية وليس كصهيوني ، رفقة حاخام يهودي (موسي ليفي) بغية تقديم المساعدة في تصفية الديون العثمانية وتنشيط الاقتصاد وايقاف هجوم صحف (تركيا الفتاة) على السلطان في أوروبا مقابل منح اليهود ملجا في فلسطين (النتشة 1991 م ، 11) ، لذلك فقد جرى حديث عن كيفية المساعدة في استغلال الموارد العثمانية الغير مستغلة ، وقد صارحه السلطان بعدم رفضه للجوء اليهود مع رفضه لمفهوم الصهيونية من الاستيطان في فلسطين (هرتزل ، 177) .

استمرت محاولات هرتزل في الحصول على غايتهم وفي زيارته الرابعة لم يقابله السلطان فقباله موظفي القصر أمثال (إبراهيم بك ، عزت بيك) وابلاغه بموقف السلطان الذي يشدد على عدم رفضه من تواجد اليهود في ربوع دولته لكن باعتبارهم رعايا عثمانيين بكل ما تفرضه القوانين والواجبات وان يتخلوا عن جنسياتهم السابقة مقابل مساعدتهم في معالجة الدين العام والقيام بالاستثمار في الموارد العثمانية ، لكن هرتزل لم ييأس من رفض السلطان بالرغم من تقديمه العروض بتقديم المساعدة في ارجاع قبرص والقضية الأرمنية لكن لم تفلح كل تلك المحاولات ، فبدأ في سعي جديد يعتمد على المساهمة في تقديم الخدمات والمساعدة في التعليم من خلال إنشاء جامعة يهودية تجمع كل الخبرات اليهودية لكن السلطان خيب أمله في ذلك بالرغم أن هذا الأمر تم فيما بعد عام 1925 م ، لكن كل هذه المحاولات فشلت بسبب وعى السلطان المبكر من مخططات اليهود ولا أدل على ذلك إلا الفرمانات التي أصدرها السلطان في فترات متعاقبة اعتباراً من عام 1891 م موضحاً فيها خطر الحركة الصهيونية والهجرة إلى فلسطين (أورخان 2008 م ، 216) ، ولم ينسي اليهود والحركة الصهيونية ذلك الدور لذلك عندما تم إزاحة السلطان عبد الحميد الثاني عن الحكم بسبب رفضه الحصول على ما أراد في فلسطين فقاموا مع جمعية الاتحاد والترقي بحركة الانقلاب ، بل إنهم ومن خلال عميلهم (قارصوه) اليهودي أحد أعضاء لجنة عزل السلطان نكاية فيه وانتقاما لرفضه تلبية مطالبهم .(حلمي ، 2004 م ، 23) .

قضية الأرمن:

سكن الأرمن عدد من الولايات العثمانية مثل (أضروم ، ديار بكر ، خاربوط ، سيواس) وغيرها من شبه جزيرة الاناضول ووقعوا بين تلك الدول وعلى مدار العصور عانوا الاضطهاد حيث سعى البيزنطيين والفرس على تحويلهم إلى المسيحية او الارثدوكسية ، وقد عاشوا هؤلاء تحت الحكم الإسلامي العثماني بسلام ، وتمتعوا بحرية العقيدة فانصرفوا إلى ممارسة الزراعة والتجارة والصياغة لانهم كانوا معفيين من الخدمة العسكرية ، ولاستمرار الوئام اطلق عليهم العثمانيون (الامة المخلصة) ، ويكفي الإشارة إلى ذلك الوئام أن الكثير من الأرمن تولوا مناصب عديدة داخل الدولة العثمانية ، لذلك نري ان الجمعيات الأرمنية التي افتعلت الصراع العسكرية معظمها ممن اللي كانوا موجودين داخل الأراضي الروسية (أرمن قفقاسيا) ومارسوا العنف مع باقي الأرمن لكي يتكون رأي عام لمواجهة الدولة العثمانية ويجب الإشارة إلى أن الأرمن لم يمثلوا أي أغلبية في أي من الولايات العثمانية التي سكنوها (الدسوقي ، 1976 م ، 297) .

ويجب الإشارة إلى أن المسالة الأرمنية أثيرت اول مرة في أوروبا عام 1885 م وقد اتحد الأرمن المتواجدين في أوروبا حول غاية واحدة فأسسوا جمعيات وطنية وأصدروا صحف باللغة الفرنسية والانجليزية ، وبالرغم أن الأرمن يدينون إلى العثمانيين بحفظ لغتهم وعقيدتهم وتراثهم ، ألا إنهم عندما رأوا بوادر ضعف الدولة العثمانية أرادوا اقتطاع جزء منها واستغل الروس الأرمن أول الأمر ومن ثم الإنجليز بعد وصول الليبراليين إلى الحكم ، ويكفي أن نشير إلى أن الأرمن هللوا لانتصار الروس على العثمانيين عام 1878 م حيث قام وفد برئاسة البطريق الأرمني (نرسيس) مهنئا القائد الروسي (الغراندق نقيولاي) ، طلباً منه العون للأرمن في تأسيس حكم ذاتي ، وقد أدرج الروس المسالة الأرمنية في المادة السادسة عشرة من معاهدة أيا ستفانوس ثم أعيد ذكرها في اتفاقية برلين البند الحادي والستين بوجوب وضع(إصلاحات) في المناطق التي يتواجد بها الأرمن ، وهذا المصطلح في الواقع هو التعريف الذي يحدد أن تكون مناطق حكم ذاتي للطوائف المتعددة ذات امتيازات وحقوق ومؤسسات تودي في النهاية إلى انفصالها عن الدولة الام . (أورخان، 2008 م، 171).

هذا الأمر رفضه السلطان بشدة باعتباره الخطر المحدق لانفصال الأناضول الذي يعد قلب الامة العثمانية ، لذلك كان موقف السلطان صارماً بالرغم من كل التهديدات الخارجية ، كما ذكرنا فقد استغلت روسيا الأرمن والدعوة أنها تسعي إلى رفع المعاناة عنهم والدفع عنهم باعتبارهم مسيحيين ، فتلك حقيقة خاطئة فالأرمن يتعرضون في روسيا إلى أقسي أنواع الظلم والقهر ، بتالي هذه الأمور كانت دافع تستتر خلفه أطماع روسيا الحقيقة التي اتضحت فيما بعد عام 1886 م عندما تشكلت أول جمعية ارمنية مسلحة بقيادة ارمني من روسيا (نازار بك) تحت أسم (خنجاك) [1] ، كانت غايتها تشكيل دولة أرمنية في الولايات العثمانية الستة بالصدام المسلح ، وفي عام 1890 م انشقت عنها مجموعة سميت (تروشاك) [2] ، والتي تغير أسمها فيما بعد إلى (طشناق) [3] ، وإليها ينتسب كل الحركات التي وقعت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في إسطنبول وأرضوم و صامصون وطرابزان وسيواس وديار بكر وموشالح ، وكان معظم قادتها من أرمن روسيا فتسببوا في أراقة الدماء الكثيرة من خلال حركاتهم المسلحة ، وآخرها مشاركتهم القوات الروسية أثناء الحرب العالمية الأولي في عهد الاتحاد والترقي لتشكيل دولة أرمنية داخل الدولة العثمانية .(الدسوقي ، 1976 م ، 299) .

هذا الأمر لم تجد الدولة من بدأ لمواجهته إلا بأبعاد هؤلاء الأرمن الذين لم يكونوا يمثلون الأغلبية في كل تلك المناطق إلى خارج الأراضي العثمانية وبشكل خاص إلى سوريا ولبنان والعراق ، وبسبب أن ذلك تم في الفترة الشتوية ولقلة الإمكانيات في ظل فترة الحروب ومع انتشار الأمراض الفتاكة أدي ذلك إلى موت الكثيرين من الأرواح (أورخان ، 2008 م ، ص 175) ، لذلك وجد الكثير من المؤرخين الاوربيين الفرصة في اطلاق النعوت الغير صحيحة على السلطان ومن بينها (السلطان الأحمر) لاتهامه بالمذابح الأرمنية المشار اليها سابقاً .

النزاع اليوناني:

بدأ الصراع في أول الأمر في جزيرة كريت خاصة بعد حصولها على امتيازات بعد حرب القرم ، جعلت نصف المتصرفين والقائمقامين من المسيحيين أضافة إلى أن الوالي كان له معاون مسلم وأخر مسيحي مع مجلس إدارة شكل المسيحيين

[1] معناها : صوت الناقوس .
[2] معناها : العلم .
[3] معناها : الاتحاد .

فيه الأغلبية لذلك كانت المشاكل لا تنتهي بينهم (الصاوي ، 2012 م ، 88) ، وبذات المشاكل تأخذ واقع متغير بعد مطالبة المسيحيين بوال مسيحي واستجابت الدولة العثمانية لذلك وتم تكليف (كاراتودورس باشا) ، هذا لم يعجب المسلمين فثاروا عليه وبدأ الصدام مع المسيحيين فقدم الوالي استقالته ، هنا بدأ يظهر الدعم اليوناني بالسلاح والعتاد والرجال بغية السيطرة على الجزيرة من خلال أسطولها الذي استغل الفرصة وسيطر على الوضع وبدأ في اضطهاد المسلمين وأمام التهديد الأوروبي لقوات اليونان ومع استقالة الوالي (بارفيج باشا) وهروبه ، فأصبحت الجزيرة تدار من قبل الاساطيل الأوروبية ، ولم يتوقف التدخل اليوناني على الجزيرة بل بدأ في مهاجمة الحدود العثمانية والمخافر الحدودية ، السلطان كان يراقب كل تلك الخروقات ويوثقها مع الاوربيين بغية عزل اليونان من دعمها قبل إعلان الحرب عليه ، وبدأ الهجوم العثماني على القوات اليونانية بشكل ساحق تمكن فيه من الاقتراب من عاصمتهم (أثينا) (أوزتونا ، 1988 م ، 138) ، فسقطت حكومتها وتشكلت وزارة أخري قامت بالاستنجاد بالقوات الأوروبية والروسية للتوسط مع السلطان العثماني وهذا ما تم بعد ذلك عام 1897 م وأسفر على:

عودة (تساليا) التي سيطر عليها لعثمانيين إلى اليونان.

تدفع اليونان غرامات مالية كتعويضات للحرب والي رعايا الدولة العثمانية الذين تضرروا من الحرب.

انتهاء الأعمال الحربية الحدودية.

منح كريت الاستقلال الذاتي. (الصاوي، 2012 م، 209).

هذه البنود تعد انتصار لليونان لتعاطف القوات الأوروبية وسط ضعف الدولة العثمانية المنتصرة على اليونان.

جمعية الاتحاد والترقي والفكر القومي:

أبصرت النور بتاريخ 1889 م بواسطة مجموعة من طلاب المدرسة العسكرية الطبية في إسطنبول كان هدفها معارضة الحكم القائم ، وكان مؤسسها الطالب (إبراهيم تيمو الروماني) الذي تأثر بالمحافل الماسونية الإيطالية ، وأطلق عليها (الاتحاد العثماني) كانت غايتها اتخاذ النموذج الأوروبي كنموذج ، لم تكن الجمعية مستعجلة في تحقيق أهدافها ، ومع هروب أحد اهم أعضائها إلى فرنسا أحمد الرضا (أريك ، 2013 م ، 134) ، ومنها أصدر جريدته (مشورات) تواصل الاتحاديين معه بغية تمثيلهم في أوروبا وتم تغيير اسم الجمعية إلى (جمعية النظام والترقي) لكن المعارضين المتواجدين في داخل الدولة رفضوا ذلك وتم الاتفاق على أسم (جمعية الاتحاد والترقي) ، واستمرت جريدة مشورة تصدر باللغتين العثمانية والفرنسية ، وأصبحت تعرف باسم الأتراك الشباب (تركيا الفتاة) ، حصلت على دعم الدول الأوروبية التي سهلت لهم الحركة ولصحفهم من الانتشار، (إسماعيل ، 1996م ، 175) ، ومع وصول مراد بيك إلى باريس عام 1896 م وهو مدرس سابق في الملكية ومحرر لصحيفة الميزان فتم انتخابه رئيس للجمعية 1897 م وتم نقل مقرها إلى جنيف ، لكن الصراع بين أفرادها بدأ في الظهور في العواصم الاوربية بسبب شخصية احمد الرضا العلمانية ، وقد سعى السلطان إلى التواصل معهم بغية معالجة مطالبهم وأن بإمكانهم العودة إلى إسطنبول ، ورجع بعضهم (أورخان ، 2008 م ، 231) .

تلك المرحلة ساهمت في عودة احمد الرضا فتولي قيادة الجمعية مرة أخري ، ومع وصول الأمير جلال الدين باشا الأخ الغير شقيق 1899 م ، وبدأ الإنقسام بسبب أفكار ابنه صباح التي وجدت صدها لدي الشباب العثمانيين ، وظهر ذلك الانقسام جلياً في مؤتمرهم (مؤتمر الليبراليين العثمانيين) في باريس عام 1902 م ، وبحكم أن الأمير صباح كان يؤمن باستخدام القوة لإزاحة السلطان ، ومع وصول الأمير يوسف بن عزالدين الذي نفي إلى باريس في مسعى لإعادة تنظيم

القاعدة الشبابية وأصبحت الجمعية تعرف باسم (جمعية الاتحاد والترقي) ، وطالبوا السلطان بأحياء الدستور (أريك ، 2013 م ، 140) ، وهذا ما حدث في ما بعد ، ومع تغلغل العسكريين في داخل الجمعية وسعي الحركة الصهيونية ممثلة في الماسونية بعد رفض السلطان كل مساعيها في الهجرة والتملك في فلسطين ، فوجدت غايتها في هذه الجمعية من خلال التسرب إلى داخل الجيش ، فوجدت في الجيش الثالث (سلانيك) البعيد عن مركز الدولة في إقليم مضطرب مشحون بالفتن والحركات السرية ، فتم تحريض الصحف العالمية (أورخان ، 2008 م ، 240) ، وبالرغم من أن السلطان استجاب وأعاد العمل بالدستور مرة اخري سنة 1908 م ، لكن كل تلك الجهود لم تفلح في تغيير الواقع ومسعى الجمعية في إزاحة السلطان عن الحكم (بيلافيتشي ، 2007 م ، 243) .

خلع السلطان:

كان السلطان يعلم تلك الجهود التي تسعي اليها الجمعية وارتباطها مع الماسونية الصهيونية ، ووصلت الأمور إلى حد أن استطاعت الحركة تحريض الجيش الذي اتجه إلى محاصرة العاصمة والمطالبة بخلع السلطان ، هذه الحركة التي كانت تؤمن لأفكار الغربية المضادة للإسلام والفكر الإسلامي واستغلت الدين عند مخاطبة الناس للتأثير عليهم وكسبهم في معركتها ضد السلطان ، فكل التهم التي صيغت ضد السلطان كانت تهم واهية ، لم يتم أثباتها ، لكنهم عرفوا أنه لكي يتم ما أرادوا لابد من الحصول على فتاوى شرعية من مفتي الإسلام (الصاوي ، 2012 م ، 229) ، وتم تشكيل لجنة من مجلس المبعوثان والأعيان وتم الاتفاق على خلع السلطان وتشكيل لجنة لإبلاغه بذلك الأمر والمطلع على هذه اللجنة يعلم مدي تغلغل الماسونية في صنع هذا الحدث فقد تكون الوفد الذي ذهب إلى قصر يلدز بتاريخ 1909 م لإبلاغ السلطان بقرار خلعه من كلا من :

الفريق عارف حكمت باشا عضو محلس الاعيان.
آرام أفندي الأرمني عضو مجلس المبعوثان.
اللواء أسعد باشا عضو في مجلس المبعوثان.
عمانوئيل قره صو اليهودي نائب عن سلانيك وعضو في الجمعية الماسونية. (مصطفي، 1982 م، 289).

والشخصية الاخيرة هي شخصية يهودية جاءت لكي تبلغ خليفة المسلمين بهذا القرار المصيري في تعبير واضح لما وصلت اليه الأمور، قتم نفي السلطان وعائلته إلى سلانيك وذلك تعبيراً إضافي لما كان يدبر فكانت إقامته في قصر وضيع (الاتيني) معزلا عن العالم فترة جاوزت ثلاث سنوات لا يعلم شيئا عم يجري في خارج القصر ، كانت جمعية الاتحاد والترقي أوصلت الدولة إلى أسوء وضع ، ونقل السلطان إلى إسطنبول 1912م حيث أقام في قصر (بكلر بكي) حتى وفاته في عام 1918 م عن عمر يناهز السابعة والسبعين (أورخان ، 2008 م ، 292) .

الخاتمة:

المتتبع لمرحلة وصول السلطان عبد الحميد الثاني يلحظ سعى هذا السلطان الشاب المفعم بالتغيير والإصلاح في كل دروب دولته التي كانت تعاني في كل جوانب الدولة ، لكن أفكار هذا السلطان الإصلاحية وحركة الإعمار التي كان يرغب في أحداثها كانت مقيدة بالوضع المتأزم للدولة من الناحية المالية ، فهذا الإرث الثقيل الذي ورثه السلطان عن أسلافه يعد من

أخطر المشاكل التي تعانيها الدولة العثمانية ، ومع محاولات السلطان التي انصبت أول الأمر لتسديد الدين العام للدولة فنجح في تسديد القسم الأكبر الذي ساهم في عدم سيطرة الدول الأجنبية ومصارفها على مقاليد الأمور في الدولة العثمانية .

المتابع للأحداث يرى أن السلطان تجنب الدخول في الصراعات العسكرية باستثناء الحرب الروسية فهي فرضت عليه ولم يدخل غيره بخلاف حربه الخاطفة مع اليونان والتي ساهمت في حصول البلاد على فترة من السلم والأمن، أستغلها السلطان في أحداث إصلاحات في الجوانب الثقافية والعلمية وأنشاء الكليات والمعاهد التي ساهمت في خلق جيل من المثقفين والمتعلمين مما أحدث نوعاً من الصحوة في جسد الامة، وهذا الامر لم تكن الدول الأوروبية ولا الماسونية الصهيونية العالمية لتسمح بحدوثه لذلك بدأت في التآمر عليه وصولا إلى عزله.

ولابد من الإشارة إلى وضع المنطقة على نحو يعطينا صورة عن واقع الأمور، فالمنطقة وبشكل خاص البلقان كانت تعاني من العديد المشاكل المعقدة منها:

الصراع الأزلي الإسلامي الصليبي.

تنامي الروح القومية لذي بعض الشعوب الموجودة داخل إطار الدولة العثمانية، فالسلاف عانوا من ذلك حيث أصبح الصراع بين أطرافه مثل الصرب والبلغار واضح.

نشوء التعصب المذهبي بسبب تتداخل تلك الشعوب فالشعوب السلافية كانت تعتنق الأرثوذكسية في حين كان الأفلاق والبغدان كاثوليك مع وجود المسلمين، ورغبة تلك الشعوب في تكوين كنائس خاصة بهم.

تنامي الأطماع الروسية في ظل تنامي قواتها ورغبتها في الحصول على أملاك الدولة العثمانية وظهور ذلك جلياً خلال الحرب الروسية العثمانية، وخوف الدول الأوروبية من سيطرة روسيا على خطوط المواصلات أو طرق التجارة البحرية.

وسط كل هذه الاحداث أصبحت منطقة البلقان مشكلة يخشها الجميع خوفاً من وقوع صراع دولي، لذلك جاءت مساعي بسمارك بغية معالجة ذلك من خلال التفاوض على حل تلك المشكلة من خلال تسويات ودية بين الأوروبيين من أملاك الدولة العثمانية.

تلك القرارات التي احتوتها المؤتمرات المذكرة كانت عائق امام تطلعات السلطان الشاب الذي حاول من خلاله احداث تغيير يمنع الاستعمار والتدهور الحاصل في الدولة ، لكن تلك القرارات كانت مذلة وحاجزاً أمام تطلعات الدولة مما استدعي من السلطان إلى إيقاف العمل به ، واستلام زمام الأمور بشكل فردي بغية المعالجة السريعة لكن الدول الأوروبية والماسونية العالمية سعت إلى أثارت الفئات المثقفة العثمانية من خلال إشاعت إلى الحكم الفردي والدكتاتوري للسلطان فتكونت بمساعداتهم جمعيات وصحف بدأت في مهاجمة السلطان ونشر الأخبار الكاذبة التي نجحت في إثارت الموقف على السلطان مما أدي إلى عزله في النهاية .

قائمة المراجع:

1. إحسان الحلاق، 1978 م، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، بيروت: مطبوعات جامعة بيروت الغربية.
2. أحمد اق كوندز، 2008 م، تاريخ الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية.
3. أحمد عبد الرحيم مصطفي. 1972 م، المسالة المصرية، القاهرة.
4. الصاوي محمد الصاوي، 2012 م، الدولة العثمانية، الجزء الثاني، الجيزة: دار طيبة للطباعة.
5. أحمد عبد الرحيم مصطفي. 1982 م، في أصول التاريخ العثماني، القاهرة: دار الشروق.
6. أحمد كامل الدسوقي. الدولة العثمانية والمسالة الشرقية، (د. ت) ، القاهرة : دار الثقافة للطباعة .
7. أريك روزكر، 2013 م، تاريخ تركيا الحديث، مراجعة سعد خاروب، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار السلام الإسلامي
8. إسماعيل احمد ياغي. 1996 م، الدولة العثمانية في التاريخ الحديث، الرياض: مكتبة العبيكات.
9. إسماعيل سرهنك. 1989 م، تاريخ الدولة العثمانية، بيروت.
10. أنور الجندي. 1407 هـ، السلطان عبد الحميد والخلافة الإسلامية، بيروت منشورات داربن زيدان.
11. أورخان محمد علي، 2008 م، السلطان عبد المجيد الثاني، القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر.
12. برنار لويس. 1982 م، إسطنبول، تعريب سيد رضوان على، الدار السعودية للنشر والتوزيع ط ثانية.
13. تشارلز ييلافيتش – بربارا ييلافيتش. 2007 م، تفكيك أوروبا العثمانية، ترجمة عاصم الدسوقي، القاهرة: دار العالم الثالث.
14. جمال عبد الهادي محمد ووفاء محمد رفعت وعلى احمد لبن. 1995 م، الدولة العثمانية أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
15. جورج انطونيوس. 1973 م، يقضة العرب، ط الرابعة، بيروت.
16. رفيق شاكر النتشة. 1991 م، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين، ط ثالثة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
17. روبير مانتران. تاريخ الدولة العثمانية، 1989 م، الجزء الثاني، ترجمة بشير السباعي، القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع
18. ساطع الحصري. 1984 م، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت: دار العلم للملايين.
19. سيار الجميل، زعماء وافندية. 1999 م، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.
20. عبد العزيز الشناوي، 1980 م، الدولة العثمانية مفترة عليها، الجزء الثالث، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
21. عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي. 1973 م، التاريخ المعاصر أوروبا، بيروت: دار النهضة العربية.
22. عبد العزيز سنو. 2005 م، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب (الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية)، حوار العرب بيروت.
23. عبد العزيز محمد عوض. 1969 م، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، القاهرة: دار المعارف.
24. كارل بروكلمان. 1977 م، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيل امين فارس ومنير بعلبكي، بيروت.

25.محمد الخير عبد القادر، نكبة الامة العربية بسقوط الخلافة العثمانية، 1985م، القاهرة: مكتبة وهبة.
26.محمد الكوني بالحاج، 2007 م، التحديث في العهد العثماني الثاني بولاية طرابلس الغرب، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين.
27.محمد صالح منيسي. 1972 م، حركة اليقظة في الشرق العربي الاسيوي، القاهرة.
28.محمد عمارة. 2009 م، جمال الدين بين حقائق التاريخ والاكاذيب لويس عوض، دار السلام.
29.محمد عوض حسين. 1955 م، جمال الدين الافغاني أثره في العالم الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية.
30.محمد فريد بيك المحامي. 1977 م، تاريخ الدولة العثمانية العلية، تحقيق احسان حقي، دار النفائس.
31.محمد قربان. 1988 م، السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في نشر الدعوة الإسلامية، بيروت: منشورات مكتبة المنارة
32.محمد كامل الدسوقي. 1976 م، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.
33.محمود ثابت الشاذلي. المسالة الشرقية، 1989 م، دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية، القاهرة: مكتبة وهبة.
34.مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني. 1978 م، ترجمة وتقديم محمد حرب عبد الحميد، ج 12 بيروت.
35.مصطفي ارفعان، 2012 م، السلطان عبد الحميد، ترجمة مصطفي حمزة، الجزء الأول، بيروت: الدار العربية للعلوم.
36.مصطفي حلمي. 2004 م، الاسرار الخفية وراء الغاء الخلافة العثمانية، بيروت: دار الكتب الوطنية.
37.نيكولاي بروشين، 1969 م، تاريخ ليبيا منذ القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، طرابلس: مركز دراسات جهاد الليبيين.
38.يلماز اوزتونا. 1988 م، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمد سلمان، المجلد الأول، إسطنبول: مؤسسة فيصل للتمويل.
39.يوميات هرتزل، اعداد أنيس الصائغ، ترجمة هلدا شعبان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
40. Uiu Hakan, Abdul Hamid Han, necip Fazilkisakurek, Toker yayinlan, Istanbul. 1970.
41. Lewis Bernard, The Emergence. Of modern Turkey. London, 1961.